جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

مصر و السودان فى البرلمان البريطانى

١٨٩٩ – ١٩٢٤

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث

من الطالبة

حنان محمد عبد الجواد عبد الباقى

إشراف

الاستاذ الدكتور / رأفت غنيمى الشيخ
استاذ التاريخ الحديث و المعاصر بالكلية

الاستاذ الدكتور / خلف عبد العظيم الميرى
استاذ التاريخ الحديث و المعاصر

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

صفحة العنوان

اســم الطالبـــــــــة : **حنـــان محمـــد عبـــد الجـــواد عبـــد الباقى**

الدرجة العلميـــة : **دكتوراة**

القسم التابع لـــه : **قسم التاريخ**

اسم الكليـــــــة : **كلية البنات**

الجامعـــــــــة : **عين شمس**

سنة التخـــــرج : **١٩٩١ م**

سنة المنـــــــح : **٢٠١٥ م**

جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

رسالـــــــــــة دكتـــــــــوراة

اسم الطالبة : حنان محمد عبد الجواد عبد الباقى

عنـــوان الرســـالة :مصـــر و الســـودان فـــى البرلمـــان البريطـــانى ١٨٩٩ – ١٩٢٤ م .

اسم الدرجة :دكتوراة.

لجنة الاشراف :

١ - الأستاذ الدكتور/ رأفت غنيمى الشيخ الوظيفـــة / أســـتاذ التـــاريخ الحديث والمعاصر

٢ – الأستاذ الدكتور/ نبيل عبد الحميد سيد الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

٣ – الأستاذة الدكتورة / آمال السبكى الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

٤ – الأستاذ الدكتور/ خلف عبد العظيم الميرى الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

تاريخ البحث : / / ٢٠١٥ م

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٥

/ / ٢٠١٥

موافقة مجلس الكليـــة / / ٢٠١٥ م

موافقة مجلس الجامعـــة / / ٢٠١٥ م

جامعة عين شمس
كلية البنات
قسم التاريخ

شكـــــــــــــــــر

أشكر السادة الأساتذة الذين تفضلوا بالإشراف على تلك الرسالة و هم

١) الأستاذ الدكتور / رأفت غنيمى الشيخ

٢) الأستاذ الدكتور / نبيل عبد الحميد سيد

٣) الأستاذه الدكتورة / آمال السبكى

٤) الأستاذ الدكتور / خلف عبد العظيم الميرى

ثم الأشخاص الذين تعاونوا معى فى البحث :

١) السادة العاملين بمكتبة الهيئة العامة للكتاب .

٢) السادة العاملين بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة

٣) السادة العاملين بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس

وكذلك الهيئات :

١) المخزن الأفرنجى بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة

٢) الهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية .

إهـــــــــــــداء

إلى من يستحق أن يهدى لهم أكثر من هذا

إلى والدى..... أطال الله فى عمرهما

إلى أساتذتى الأجلاء..... تقديرا و عرفاً

إلى إخوتى ..... رمز الإخلاص و المحبة

إلى زوجى ..... رمز العطاء

إلى حاضرى و مستقبلى ..... أبنائى

بسم الله الرحمن الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

صدق الله العظيم

البقرة اية ٣٢

المقدمة :

" مصر و السودان فى البرلمان البريطانى ١٨٩٩ – ١٩٢٤ " وقد اخترت الفترة من الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩ حتى سنه ١٩٢٤ وهى خروج الجيش المصرى من السودان ، لانها احرج الفترات فى تاريخ مصر ، حيث تتسم هذه الفترة بمراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا وتناولت هذه الرسالة من هذه الفترة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر و السودان ، ثم رد فعل البرلمان البريطانى بمجلسية العموم واللوردات ، لذلك كان هدف الدراسة القاء الضوء على جوانت المناقشات و الصراع القوى بين قوى الاستعمار و الحركة الوطنية وملامح عن السودان فى البرلمان البريطانى ، وتجسيد انعكسات هذا الصراع فى المناقشات البرلمانية بمجلسى العموم البريطانى واللوردات.

وتعتقد الباحثة ان اهمية هذه الدراسة تكمن فى كونها اول دراسة جامعية فى مصر تتناول انعكاسات القضية المصرية على البرلمان البريطانى ، وهو ما يعطى لها تفردا خاصا ، حيث انها اعتمدت اعتمادا كبيرا على مضابط البرلمان البريطانى ، حيث شكلت العمود الفقرى للمادة العلمية للدراسة وليس على المضابط المصرية (مضابط البرلمان المصرى) وازعم ان دراستى هذه دراسة رائدة حيث انها تناولت الاوضاع السياسية و الحياه الاقنصادية و الاحوال الاجتماعية و الثقافية من الوجهة البريطانية وركزت على الكيفية التى كان يدار بها الحوار داخل جدران البرلمان البريطانى ، وما ينتج عنة من جدل وصراعات ومناقشات لاعضاء البرلمان ، بين مؤيد ومعارض فى الموضوعات المثارة ، وما يستهلك من وقت للاتفاق على قرار او رأى للموافقة على اقتراح او معاهدة ، او لدراسة موقف بلادهم داخل حدود مصر المحتلة انذاك ، فى الوقت الذى كانت اغلب الدراسات السابقة لاساتذتى الكبار تتناول تلك الفترة من البحث من وجهة النظر المصرية ، الامر الذى ادى الى حدوث فراغ كبير فى المكتبات العربية للاجابة عن هذا السؤال ومن ثم فقد كشفت الدراسة عن حفايا دقيقة ومهمة حول تفاعلات البرلمان البريطانى ذاتة من داخلة وفى مضابطتة القضايا التى تعرضت لها اثناء فترة الدراسة وتتمثل فى الاتى :-

- الجهود المضنية التى بذلها المفاوضون المصريون ، والزمن الذى استهلكوه لكى يقتنصوا قرارات وموافقات من افواه الاسد البريطانى ، تخدم القضية المصرية وكشفت هذه الجهود على العكس ما كان يظنة اغلب العامة فى مصر عن حيقة جهد المفاوض المصرى ، وهذا واحد من اهم مستهدفات الدراسة .

ويتضح هذا الجهد فى مواقف كثيرة استهلكت فيها عدة جلسات من رد واعتراض ورفض ، مثال ذلك جلسات الاعتراض على تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ ، وتحفظاته الاربعة ، لانها كانت تهدد العلاقات البريطانية المستقبلية مع مصر ، حيث كانوا يرغبون فى استبدال التحفضات الاربعة بمواد اخرى يرضى عنها الشعب المصرى ، مع وجود قوات احتلال بريطانية فى منطقة قناه السويس .

- من مستهدفات البحث ايضا اثبات وعى واصرار المستعمر البريطانى بالتمسك بمصر كبقعة مهمة فى العالم ، ربما لاهمية المكان او الصراعات الدولية لبريطانيا خاصة مع فرنسا ، وايضا استقراء ميول اعضاء البرلمان البريطانى انفسهم مع اختلاف اتجاهاتهم وتوجهاتهم الحزبية ، التى تهدف الى تحقيق مصالح بلادهم كهدف اسمى لكل الاحزات فطالما لاحظت

الباحثة ان مصر لم تغب عن اى مضبطة من مضابط مجلس العموم و اللوردات تقريبا ، ففى كل مرة كان يناقش جانب يتعرض لمصر بما يؤكد اهميتها كمستعمرة بريطانية فى ذلك الوقت من الجانب التجارى وجانب الحياه الاجتماعية المتمثلة فى (التعليم – الصحة – عدد السكان – الثقافة) ، ولا شك ان لهذا اثرة على القرار السياسى .

وان اظهار اسلوب الحوار وتخير الموضوعات من داخل برلمان اجنبى تكن اهمتة فى اطلاع القارئ والمؤرخ المصرى و المواطن المصرى على اسلوب حوار ديمقراطى حر داخل البرلمان ، يجعل مصلحة الوطن دائما فوق كل اعتبار ، وتساعد فى الكشف عن موضوعات لم تذكر صراحه فى قرارات البرلمان البريطانى ، او ذكر سبب تأجيل مفاوضة ، وكشف خبايا كواليس طبخ بعض القرارات مع مصر ، مثل مقتل السيرلى ستاك الذى كانت نتيجتة خروج اورطة الجيش المصرى من السودان بقرار كان محفوظا فى درج مكتب اللورد اللمبى قبل ان يقتل السيردار بوقت طويل ، مع التعيير فقط فى صيغتة لتصبح اكثر شدة .

- وايضا اظهار شخصيات المفاوضين البريطانيين فى قراراتهم ، من نفى وابعاد كما حدث لسعد زغلول و الزعماء الاربعة ، وغير ذلك من القرارات واسباب اختيار التوقيتات المحدد والكشف عن سريتها ، وارتباط هذا كلة بالسياسة الاقليمية او السياسة الخارجية البريطانية .
- ومن الصعوبات التى واجهتنى تقادم الكثير من الدوريات وعدم اكتمال بعضها ، هذا بخلاف عدم تسلسل اغلب المضابط حسب السنين ، وايضا صعوبات النقل و التصوير ومشقة الترجمة وتنقية الحوارات واختصار مضابط الجلسات واستخلاص نتائج الجلسات ، لان منها اسئلة شفوية واسئلة كتابية واسئلة مجاب عنها .

وقد قمت فى دارستى بالاطلاع على كل مضابط مجلس العموم ومجلس اللوردات ، من المخزن الافرنجى بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة ، وايضا اعتمدت مصادرى على مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية The Foreign Office المصورة بوحدة الميكروفيلم بمركز دراسات الشرق الاوسط بجامعةعين شمس تحت رقم (٤٠٧) ، كما اعتمدت فى الدراسة على المجموعة الكاملة من مضابط البرلمان البريطانى من سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٢٤ وامكننى ان التقط منها خط سير القضايا التى تعرضت لها اثناء فترة الدراسة ومقترحات اعضاء البرلمان البريطانى بين مؤيد ومعارض لسياسة انجلترا تجاه تلك القضايا ، وقد تطلبت طبيعة البدراسة عدة مناهج توظف لتحقيق اهدافها مثل المنهج التاريخى الوصفى وكذا المنهج الاستقرائى و المنهج التحليلى ، اى التعليق على الاحداث ونقدها مع ابراز وجهة نظرى فيها مع مراعاة التسلسل الزمنى ، لقد حاولت وجتهت وقدمت كل ما فى وسعى والتزمت التزاما دقيقا بمنهج البحث العلمى التاريخى وتطبيق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية استنادا الى مصادرها الاصلية ، فيما يتصل بالسياسة البريطانية المتمثلة فى مضابط مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات ، كما استعنت فيما يتصل بالسياسة المصرية ومضابط مجلس النواب والشيوخ واستخلاص المادة العلمية الهامة فى الدوريات ، عن هذه الفترة ، هذا الى جانب الدراسات الهامة التى تتناول بعض جوانب الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة ان تتكون من تمهيد واربعة ابواب وخاتمة توضح اهم النتائج التى انتهيت اليها.

ويتناول الفصل التمهدى عنوانين رئيسيين الاول لمحة عن احزاب البرلمان البرلمان ، ثم انتقلت إلى العلاقة بين بريطانيا و مصر و السودان بين عامى ١٨٩٩ – ١٩٢٤ ، فكانت الأبواب الأربعة

الباب الأول :الأوضاع السياسية المصرية السودانية فى البرلمان البريطانى و يشمل ثلاثة فصول

الفصل الاول :الحركة الوطنية المصرية

بلا شك بنظرة فاحصة لحادث مقتل السيرلى ستاك يتبين منها الظلم و التعسف من الجانب البريطانى أثر هذا الحادث ، و من أفظع مظاهر الظلم إقصاء الجيش المصرى عن السودان ، و إطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيه و زيادة مساحة أطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود للشركات الاستعمارية، و مضاعفة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، ففى أى شرع و بموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن أى حادث جنائى يقع على أى فرد من الأفراد مهما علا مقامه ؟ و أى منطق بجعل البلاد كلها مسئولة عن هذا الحادث ؟

و اتخذوا من هذه الحادثة زريعة لفصل السودان عن مصر وفقا لخطتهم لفصل البلدين عن بعضهما ، و تقديم مسألة السودان عن المسألة المصرية .

الفصل الثانى :اعلان الحماية البريطانية على مصر

و كان إعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ م جزءا من عملية التمهيد الذى هدف الانجليز إلى تحقيقه بحيث تعلن الحماية دون أن يتمكن الشعب المصرى من الاحتجاج أو الحركة فالمهم أن تصل السياسة البريطانية بالبلاد الى حالة الهدوء. و كانت الحالة السياسية فى مصر بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر مضطربة ،حيث تعددت فى تلك الفترة اضرابات الموظفين و المظاهرات ، و حوادث الاغتيالات و الاعتداءات على المصريين و البريطانيين .

بذلك نجد أن هناك ، انقساما داخل البرلمان البريطانى بين مؤيد و معارض لسياسة المندوب السامى البريطانى فى مصر ، حيث قام بقمع المظاهرات و نفى الزعماء و على رأسهم سعد زغلول ، لأن ذلك يزيد من فرصة الاضطرابات بدلا من نشر الأمن و الهدوء داخل مصر ، و بالرغم من كل هذه الانقسامات داخل البرلمان إلا أنها لا تهدف مصلحة مصر بل تهدف الى تقنين و دستورية الحماية البريطانية على مصر .

الفصل الثالث: ثورة ١٩١٩م

كان احتلال بريطانيا لمصر فى عام ١٨٨٢ م هو نقطة بداية ثورة ١٩١٩م ،و كانت بقية عوامل تلك الثورة هى اسقاط السيادة العثمانية عن مصر ، و إعلان الحماية البريطانية عام ١٩١٤ م ، و لم تكتف انجلترا بكل ذلك بل عملت على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب ، فكان ذلك فوق طاقة الشعب حيث كادت تلك الحرب تشرف على نهايتها ، وهب الشعب المصرى يطالب بإلغاء الحماية و استقلال مصر ، فقامت ثورة ١٩١٩ .و تفاقمت أحداث ثورة ١٩١٩ م بعد استدعاء ونجت إلى لندن ٢١ يناير ١٩١٩م ، و رأت بريطانيا ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعمل فى القاهرة ، و قد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال اللنبى قائد عام القوات البريطانية فى مصر .

الفصل الرابع: قضايا الحدود الممثلة فى قضية طابا وحلايب وشلاتين.

بالنسبة الى قضايا الحدود فى البرلمان البريطانى نجد قضية طابا وهى قطعة عزيزة من أرض الوطن المصرى التى شهدت أحداثاً كبيرة فى أوائل القرن العشرين بين مصر و الدولة العثمانية

، و قد لعب الإحتلال الإنجليزى لمصر دوراً بارزاً فى هذه الأحداث ، و شارك مشاركة فعالة فى مراحلها المتعددة ، منذ نشأتها حتى نهايتها بين مصر و الدولة العثمانية ١٩٠٦.

وتوجد مشكلة اخرى تناولها البرلمان البريطانى بشأن الحدود المصرية السودانية . يعد الوجود البريطاني المتزامن في مصر والسودان هو الذي أدى إلى تعيين الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، وكان ذلك عملاً من نتاج الفكر الاستعماري البريطاني الذي كان يترقب لحظة تفكيك أملاك الدولة العثمانية، حيث وقعت إتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في ١٩ يناير ١٨٩٩م ، والتي وقعها عن مصر بطرس غالي وزير خارجيتها في ذلك الحين، وعن بريطانيا اللورد "كرومر" المعتمد البريطاني لدى مصر، ونصت المادة الأولى من الإتفاقية على أن الحد الفاصل بين مصر والسودان هو خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، وما لبث أن أدخل على هذا الخط بعض التعديلات الإدارية بقرار من ناظر الداخلية المصري بدعوى كان مضمونها منح التسهيلات الإدارية لتحركات أفراد قبائل البشارية السودانية والعبابدة المصرية على جانب الخط، وقد أفرزت التعديلات ما يسمى بمشكلة حلايب وشلاتين.

الباب الثانى :القضايا الاقتصادية المصرية السودانية من خلال ثلاث فصول .

الفصل الاول: ازمة عام ١٩٠٧م

عن الحياة الأقتصادية بمصر تناول البرلمان البريطانى جذءاً منها فى مناقشاته خاصة عن الأزمة المالية التى اجتاحت العالم، حيث رُوّعَ العالمُ ١٩٠٧ بأزمة مالية كبيرة ، و حدثت نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك ، و قد كانت لهذه الأزمة المالية آثارها فى الأقتصاد المصرى باعتبار مصر إحدى المستعمرات البريطانية ، لارتباط العملة المصرية بالإسترلينى، لذا فإنه ما كان يصيب العالم من خير أو شر ينعكس على الاقتصاد المصري.

أما بالنسبة للأزمة ١٩٠٧م المالية فكانت متمثلة فى وصول أسعار الأسهم قمتها عام ١٩٠٦ و انهيارها التام سنة ١٩٠٧ و استمرار هذا التدهور حتى اثنى عشر شهراً ،كذلك إفلاس مصرفى على نطاق واسع ،حيث أفلست حوالى ثلث المصارف البريطانية تقريباً . أيضاً انخفاض مستوى الأسعار بنسبة ٢٥ % فى سنة ١٩٠٧ م ، و أنخفاض مستوى الانفاق الاستثمارى بنسبة ٩٠ % من مستواه سنة ١٩٠٧م و انخفاض حجم القروض المصرفية التجارية بنسبة ٥٠ % فى السنة نفسها .

الفصل الثانى : ازمة ١٩١٠

احتلت انجلترا مصر تحت اسم حماية الخديوى و المصالح الأوروبية بحجة سحق العصيان العسكرى ، و لكن فى حقيقة الأمر جاءت إنجلترا الى مصر لتبقى فيها ، قناة السويس هى السبب الرئيسى للإحتلال انجلترا مصر عام ١٨٨٢ ، فهى كانت و ما زالت و ستظل الشريان البحرى الذى تتدفق عبره التجارة الدولية ، و لقناة السويس دور عظيم فى تسهيل عمليات النقل البحرى و التأثير فى العلاقات الأقتصادية الدولية . توجد محاولات ثلاثة لمد امتياز شركة قناة السويس، كانت كلها سراً فى الأعوام الآتية ١٨٨٣ – ١٨٨٦ – ١٨٩٠ بين سلطات الاحتلال البريطانى و شركة قناة السويس ، و كلها باءت بالفشل ، فكانت آخر تلك المحاولات هى ١٩١٠.

يتضح مما سبق خبايا مؤامرة إمتياز شركة قناة السويس، بين الشركة و سلطات الإحتلال البريطانى ، و دور الحركة الوطنية فى مصر فى الوقوف أمام مد الإمتياز ، و مطالبة محمد فريد بتأميم قناة السويس ، و أيضاً كانت قناة السويس الدافع الرئيسى للإحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ ، و إختيار إنجلترا رجلاً من أقدر رجالها – اللورد كرومر – الذى فرض سياسة التهديد و الترغيب بمد إمتياز قناة السويس ، و هى مؤامرة إنجليزية فرنسية ، بدأت خيوطها بعد الإحتلال الإنجليزى لمصر ١٨٨٣، و ليست كما يعتقد البعض فى عام ١٩٠٩ .

الفصل الثالث :القضايا الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى.

قامت السياسة البريطانية في السودان على قاعدة الإستحواذ به ،مدعما بالشرعية الدولية ، وكانت هذه وجهة نظر اللورد ملنر والحكومة البريطانية لبلوغ أهدافها وأغراضها من السودان ، فإذا لم يقبل المصريون ما يعرض عليهم حالياً فسيقبلونه مستقبلا ، لذلك نجد تشبث اللورد ملنر بوجهة نظره ، ولن يلتمس أية صيغة أخرى للتخفيف من شدة الواقع كما كانت تفعله إنجلترا من قبل.

أخيراً يمكن القول إن مجلس العموم اهتم اهتماماً بالغاً بمناقشة مايدور بين مصر و بريطانيا من قضايا أقتصادية و حرص أعضاؤه على المحافظة على العلاقة التى تربط الطرفين من الناحية الإقتصادية بصرف النظر عما يدور على الساحة السياسية .

الباب الثالث: احوال مصر والسودان الاجتماعية فى البرلمان البريطانى.

من خلال ثلاثة فصول

الفصل الاول: القبائل المصرية السودانية

ناقشت اروقة البرلمان البريطانى الحياة الاجتماعية فى مصر والسودان وقع اختيارى علي قبائل العبايدة والبشارية خاصاً لأنهم يقطنون هذا المثلث (حلايب وشلاتين) – بصدد الكلام عنه سابقاً في الفصل الأول قضايا الحدود – وهم يمثلون مشكلة الحدود بين القبائل وأدخلت التعديلات على الحدود المصرية السودانية بسبب امتداد تلك القبائل بالذات بين جنوب مصر وشمال السودان والتركيز على العبايدة والبشارية باعتبارهم أغلبية سكان مثلث حلايب وشلاتين.

الفصل الثانى : فئات المجتمع

اختلف المجتمع المصري خلال فترة الاحتلال البريطاني في فئات المجتمع فقد اختفت فئات وظهرت فئات جديدة منها كبار ملاك الأراضي ، وساعدهم في ذلك السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني بأنها جعلت مصر دولة زراعية وخاصة في زراعة القطن لتصديرها لمصانعها في لانكشير، وعندما قدم الاحتلال البريطاني عمل علي إرساء دعائم هذه الفئة فشاركها في الحياة السياسية ففي المؤسسات البرلمانية احتكرت العضوية ، فكان بتشكل منهم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية ومجالس المديريات .

توجد فئة أخرى وهي الرأسمالية المصرية الصناعية والتجارية. ولم تنشأ الرأسمالية المصرية في المجالين الصناعي والتجاري إلا بقيام الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٤ م . ولكن لم تكن حال العمال والحرفيين في الورش والمصانع والمتاجر أحسن حالاً من أحوال الفلاحين.حيث عاني العمال ومعهم الفلاحين اكثر معاناة في ظل الحرب العالمية الأولي بحشدهم في فرق العمل المصرية لسد

حاجات القوات البريطانية ولاستخدامهم في أعمال الإنشاء مثل تعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وغيرها من الأعمال الأخرى .

نجد أيضاً فئات المجتمع المصرى و السودانى لا تتعدى فئات المزارعين الصغار و الإداريين فى الوظائف الشاقة ولا يوجد ترقيات لهم مثلما يحدث للموظفين الأجانب ، أوحتى يتقاضون مرتبات مجزيه ، و تلك هى حال فئات المجتمع فى تلك الفترة .

الفصل الثالث :المشكلات الإجتماعية حيث تناولت مقتل بطرس غالى

وتداعيات تلك القضية ونتائجها.

كان حادث اغتيال بطرس غالى في يوم الأحد ٢٠ فبراير ١٩١٠م ، تحول للمحاكمة إبراهيم الوردانى من ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ وكان قد اعترف بقتله لبطرس ، وأقر الوردانى بفعلته، وأنه ارتكبها لخيانته للوطن بالتصديق على اتفاقية السودان ونشر قانون المطبوعات، وترؤس محكمة دنشواي، وترويج مشروع قناة السويس.

فجرت قضية مقتل بطرس باشا غالى العديد من القضايا منها من اعتبرها ذا طابع سياسي أي مجرد حادثة سياسية ، إذن فقد كانت هذه الجريمة سياسية ، ولكن الاستعمار لم يكن ليترك فرصة كهذه تفوته ليحاول بهاالإجهاز علي الحركة الوطنية.أو اضطهاد طائفي أي اضطهاد ديني أو ذريعة لفتنة طائفية ، ولكن تلك القضية لها بعد اجتماعي آخر حيث نشأت فكرة عقد المؤتمرين الدينيين القبطي و الإسلامي ، و تحول مسار كلٍ منهما عن هدفهما الأصلي و أصبح مبعث آخر لإثارة الفتنة الطائفية بين عنصري الأمة . و لم تؤثر تلك القضية إجتماعياًعلى الأقباط بل أيضا على الأحزاب الموجودة بمصر آنذاك ، و كان موقف البرلمان البريطاني تجاه تلك القضية بأنه لا يوجد تعصب ديني بمصر بل أن الحادث جريمة سياسية محضة ، و كانت الأقباط يتخذون هذه القضية لتحريك البغضاء بينهم و بين المسلمين و قامت جرائدهم تنسب القتل للتعصب الديني و كان رد فعل الاحتلال من تلك القضية تدعيم الشدة و العنف على المصريين و عدم أقامة حكم ذاتي لهم حتى يكونوا دائماً تحت وطأة الاحتلال .

الباب الرابع : الاحوال الثقافية العلمية١٨٩٩م-١٩٢٤م من خلال ثلاث فصول.

الفصل الأول: احوال الصحافة

حملت الصحافة علي كاهلها عبء تنوير الأذهان لكي يعرف أفراد الشعب بحقوقهم وواجباتهم. ولكن عندما وقعت مصر تحت وطأة الاحتلال البريطاني، قاست الصحافة من قانون المطبوعات الذي صدر عام ١٨٨١م وهو القانون الذي يحكم الصحافة في كتباتها وموضوعاتها.

وتشغل حوادث اضطهاد الصحافة المصرية ، أذهان بعض أعضاء البرلمان البريطاني واستمراراً لسياسة القمع والتهديد والإرهاب للصحف المصرية .

ونجد الصراع بين الصحف المؤيدة للاحتلال والمؤيدة للدولة العثمانية وكانت جريدة الوطن والمقطم مع الاحتلال ضد جريدة الفلاح والقاهرة والصادق والمحروسة مع الدولة العثمانية.

وأخذت الحكومة تبطش بالصحف التي تعارضها بأحكام قانون المطبوعات، حتى تولي "الحزب العسكري" في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ وأصبح محمود سامى البارودي رئيسا للنظارة، وأحمد

عرابي وزير للحربية وصارت الصحف الوطنية قوة دافعة هائلة للحركة العرابية، وكان طبيعيا أن تتوقع الصحف أن يلغي حكومة هذه الحركة. قانون المطبوعات بعد أن هاجمه أحمد عرابي، ولكن الحكومة لم تلغ القانون، بل استخدمته لصالحها، وأكثرت من إصدار الإنذارات وقرارات التعطيل للصحف المعارضة.

الفصل الثانى : البعثات التعليمية

كما لاحظت الباحثة أن التعليم كان يهتم به أحد أعضاء البرلمان البريطاني ، حيث أثيرت مناقشات عديدة بداخل أروقة البرلمان فكانت رغبة أعضاء البرلمان في معرفة نسبة المتعلمين وأعداد الأميين بمصر.

و كانت سياسة دانلوب مستشار التعليم فى مصر تنطوى على طمس كل ما هو حضارى لمصر ، و إخفاق اللغة العربية فى المدارس العليا و الحقوق و الطب و الهندسة ، و جعل اللغة الإنجليزية اللغة الأولى بمصر فى حين بعض المدارس الأخرى كالمدارس الزراعة مثلاً يكون التعليم فيها باللغة العربية طبقاً للمصلحة الخاصة لأنجلترا . و أيضاً سياسة اللورد كرومر ، و سيطرته على الجهاز الادارى و الفنى بنظارة المعارف و استكمالاً لتلك السياسة التعليمية الناقصة بمصر جعل الوظائف متاحة بعد التعليم فى المرحلة الابتدائية أى للتخفيض من أعدادالمتقدمين للمدارس العليا

الفصل الثالث : الجامعة الأهلية و التعليم

وترى الباحثة لم تكن الجامعة أهلية بالمعني المقصود، بل مكانها في مصر، وأساتذة يتدبرون في الخارج بأفكار أوروبية ثم يأتون إلي مصر لتدريس تلك الخبرة المكتسبة من الخارج- وبذلك أصبحت جامعة أهلية بخبرة أوروبية. مثلما تمت السيطرة علي مراحل التعليم السابقة يريدون السيطرة علي المرحلة الجامعية ، من مناهج وتدريب أساتذة في أوروبا ثم الرجوع لتدريس ما تعلموه في مصر. أي سياسة أو بريطانية آخرى علي التعليم الجامعي بمصر.

ونستنتج مما سبق وجود نظامين للتعليم في مصر ولكنهما في اتجاهين مختلفين وهما نظام تقليدي قديم متمثل في الكتاب القرية وينتهي بالأزهر، والنظام المضاد الآخر وهو التعليم العام وهو تؤهل صاحبه لتولي مناصب مرموقة في الدولة مما أدى إلي تشجيع الأهالي علي تفضيلهم لهذا النظام. وهكذا وضع التعليم الديني في وضع مفاضلة بينه وبين التعليم الحديث.

وأما عن الثقافة المصرية السودانية فإنها واحدة يتبادلها شعب وادي النيل الشمالي والجنوبي، أما حدوث الفجوة أو الهوة التي يسميها علماء الاجتماع "التخلف الثقافي Cultural lag" للقطر كله ، فترجع إلى هذه التعليمات الثقافية في السودان لا تساع أقطاره بما يتعذر معه بل يستحيل توصيل الثقافة الجديدة لكل أنحائه مرة واحدة ويرجع أيضاً إلي تنوع بيئاته بين بدو وريف وحضر، وتعدد شعوبه بتعدد الأصول العرفية والقبيلة واللغوية والدينية التي تنتمي إليها هذه الشعوب علي العكس من مصر، فالتركز السكاني في مصر علي شاطئ النيل، مقابل التخلخل السكاني في السودان هو الذي يعيق عملية انتشار الثقافة وتوحدها حتى لو كانوا متحدي الأصول والاتجاه نحو هذه الثقافة.

وانى التمس من حضراتكم العذر من ضخامة حجم الرسالة لما تناولتة من احداث سياسية واقتصادية واحوال اجتماعية وثقافية ممتدة من الفترة من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤ وارى ان اى اختصار لتلك الاحداث تؤثر بالسلب على قيمة الحدث من حيث الوصف والتحليل الذى تقتضية على الامانة العلمية.

وفى نهاية هذا التقديم لا يفوتنى بتوجية كلمة شكر وعرفان الى الاستاذة الدكتورة / فاطمة علم الدين استاذ التاريخ الحديث و المعاصر بجامعة عين شمس التى تغمدها الله برحمته داعين الله أن يسكنها فسيح جناته التى كانت لها عليا فضل عظيم منذ اشرافها على فى رسالة الماجستير وفى ارساء قواعد تلك الرسالة و لم تبخل على من وقت و جهد و علم كما تتوجه الباحثة بخالص الشكر و التقدير الى الأستاذ الدكتور / رأفت غنيمى الشيخ – أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر بجامعة الزقازيق لتفضل سيادتة بالاشراف على هذا البحث وما قدمة لى من وقت وجهد وعلم ، وتوجية ، خلال فترة التسجيل والإشراف على هذه الرسالة ، فقد كان لى أبا حنونا بكل ما تحملة الكلمة من معانى العطاء وسعة الصدر والأفق العلمى المستفيض ، والنصائح الثمينة التى قدمها لى وإصرارة على الأخذ بيدى ، ولا تستطيع الباحثة أن توفية حقة مهما طالت كلمات الشكر و التقدير ، بارك الله فية وجزاه الله عن الباحثين خير الجزاء ، وأن يجعلنى له تلميذة مخلصة على الدوام .

كما يسعد الباحثة ويشرفها أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / خلف عبد العظيم الميرى – أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر بجامعة عين شمس الذى شارك بالأشراف على البحث ولم يبخل على بعلمة ووقته وجهده طوال فترة الأشراف وما بذلة من نصح وتوجية داعم خلال كتابة هذه الرسالة وإليه يرجع الفضل فى كل تقدم ينسب إلى هذه الرسالة فتوجيهاتة السديدة علما ومنهجا واصالة الفكر ومعاملتة الابوية وروحة السمحة سمات بارزة أثرت فى البحث وظهورة بالصورة التى هى عليها الان ، واشرف بالانتماء إلى مدرسته وجزاة الله عن صادق جهده خيرا وزادة الله علما وايمانا

ومن توفيق الله سبحانة وتعالى للباحثة وبحثها أن يكتمل البحث بأستاذ الأستاتذة ، وعالمنا الجليل الأستاذ الدكتور / نبيل عبد الحميد – أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة دمياط ، وتتعثر الكلمات و المعانى وتعجز الباحثة عن النيل بحقة فى التقدير والأحترام والشكر وليتنا نبقى قطرة من فيض علمة الفياض فقد تشرفت الباحثة بتفضلة بقبول الحكم على الرسالة ، على ثقة من اكتمال نضجها بتوجيهاتة الرشيدة المحكمة، وبعلمة الفياض ، إيمانا ويقينا منها بدورة البارز فى إرساء قواعد علم التاريخ الحديث و المعاصر فى مصر و الوطن العربى ، وما قدمة من إثراء علمى على مدى أعوام عديدة ، متوجا بالعديد من أبحاثة العلمية المنشورة لخدمة العلم و التاريخ ، الذى يسترشد بها كل الباحثين فهو لايزال يعطى كل وقته وجهده لطلابه وابنائه ، ومن هنا شرفت الباحثة باكتمال رسالتها على يد العالم الجليل الاستاذ الدكتور / نبيل عبد الحميد – استاذ التاريخ الحديث و المعاصر واسأل الله تبارك وتعالى ان يطيل لنا فى عمرة ويمدة بوافر الصحة و العافية.

كما تشرفت الباحثة أيضا ، كذلك بحضور الاستاذه الدكتورة /امال السبكى – استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة بنها ، التى أكن لها كل تقدير وأحترام نابع من أعماق قلبى ليس لشخصى فقط ، بل لكل أفراد أسرتى ، فلها عظيم الفضل على منذ ان تتلمذت وتخرجت على يدها فى سنوات الليسانس والدراسات العليا ، وكان لها عظيم الفضل على منذ بداية تخصصى فى دراسة التاريخ الحديث و المعاصر ، اقتداء بها علما وثقافه واسلوبا رقيقا وعذبا فى سرد أدق الأحداث التاريخية الهامة ، وما قدمتة من أبحاث وفيرة ومستفيضة فى الوطن العربى وخارجة فى هذا المجال ، فقد شرفت الرسالة باكتمالها على يد علما تاريخيا معاصرا طالما تتلمذت على يديها الاجيال ، فهى مثل اعلى يفتخر به ، ادام الله عليها الصحة والرقى والتقدم.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى والديها الذين تعبا من اجلها كثيرا ، منذ الصغر والى الان ، لتحقيق طموحاتها وامالها ، فلهما منها كل تقدير واحترام ، كما تتوجة الباحثة بشكرها الى زوجها واولادها خلال فترة اعداد هذه الرسالة ، كما يطيب للباحثة

بخالص الشكر و التقدير إلى كل من قدم لها يد المساعدة من الأساتذة الأفاضل داخل وخارج الكلية وجميع الزملاء والأعزاء وجميع العاملين بالكلية و المكتبات.

وأملى أن أكون قد وفقت فى إلقاء بعض الضوء على جوانب هذا الموضوع التاريخى الهام ، وأتمنى أن تحقق هذه الرسالة ما قصدت إلية منها لتكون عونا للباحث الذى يريد ان يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر .

وختاما أن كنت أصبت فهذا توفيق من الله سبحانة وتعالى وأن كنت قصرت فقد حاولت واجتهدت .....

" وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإلية أنيب والية المصير "

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته

تمهيد

البرلمان البريطاني مصر والسودان قبيل عام ١٨٩٩

ملامح عن البرلمان البريطاني

نشأة البرلمان:

هو برلمان بريطانيا، أو مايعرف رسمياً ببرلمان مملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(The Parliament of the United Kingdom of Great Britain and orthern Ireland)

و هو رأس الهيكل الحكومي في المملكة المتحدة، والمقاطعات البريطانية عبر البحار، وهو وحده لديه الحكم البرلماني، والذي يجعله أعلى قوة فوق كل المؤسسات السياسية الأخرى، و على رأسها الحاكم أو الحاكمة[١].

و البرلمان ذو مجلسين، المجلس الأعلى الممثل في مجلس اللوردات، والمجلس السفلي الممثل فى مجلس العموم،أما الملكة فهي المكون الثالث للبرلمان ويحتوى مجلس اللوردات على نوعين من الأعضاء: اللوردات الروحيون (الممثلون بأعلى أساقفة كنيسة إنجلترا) واللوردات الدنيويون (الممثلون بالنبلاء)،وأعضاؤه لا يتم انتخابهم من قِبل عامة الشعب ، ولكن يُعينون من قِبل الحكومة. أما مجلس العموم فهو منتخب ديموقراطياً وفقاً لانتخابات تقام كل خمس سنوات على الأقل ، و يرمز للعضو بالحروف MPS. ويجتمع هذان المجلسان في غرف *مفصولة في قصر وستمنستر[٢].

---

[1] – Lowrence James :The Rise and Fall of the British Empire Abacus .2001 .p. ٢٦٢ .

* معروف بصورة أكثر باسم بيوت البرلمان، في حى وستمنستر في لندن ٠

[٢] – ماكترى ، ر. ت الأحزاب السياسية فى بريطانيا ، ترجمة / محمد مصطفى عطا ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٠ .